معركة التفوّق الميداني

تصاعد الاتجاه السائد، منذ بداية الصيف، نحو زيادة حدّة العنف وتعميقه خلال المواجهة اليومية بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ وانعكس ذلك بارتفاع عدد الاصابات الفلسطينية واشتداد الاساليب الاسرائيلية، من جهة، وبتصاعد الحرب الفلسطينية المضادة على العملاء وبروز عمليات «القوات الضاربة»، من جهة أخرى. والواضح، ان الاراضي المحتلة تمرّ بمرحلة انتقالية تشهد التنافس بين الاساليب والاساليب المضادة للطرفين، اللذين يبحثان عن موقع التفوّق الميداني ويسعيان الى فرض الارادة للامساك بالمبادرة التكتيكية، والاستراتيجية. ويتضح، أيضاً، في هذا الاطار، ان سلطات الاحتلال بدأت، مؤخراً، بادخال اجراءات وتعديلات جديدة، تمهيداً للانتقال الى استراتيجية جديدة للتعامل مع الانتفاضة.

الاجراءات الاسرائيلية

توزّعت الاجراءات الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، بين أنواع عدة، لكل منها أغراضه وأهدافه. فهنالك الاجراءات التي غرضها اعادة بناء هيكلية السيطرة، بحيث يسنح للسلطات التحكّم بالمواطنين الفلسطينيين كلياً بالوسائل غير العسكرية المباشرة؛ وهناك التدابير الداعمة، التي تساعد على تحقيق السيطرة الشاملة، من خلال توجيه الضربات ضد قطاعات محددة من الناشطين الوطنيين؛ وهناك، اخيراً، المزيد من الاساليب التكتيكية القمعية التي تهدف الى نقل المعركة وانتزاع المبادرة ميدانياً.

في المجال الاول، تسعى سلطات الاحتلال الى تحقيق السيطرة الكليّة، من خلال فرض نظام بطاقات الهوية المغنطة على سكان قطاع غزة؛ وهي بطاقات بلاستيكية تحمل الصورة الشخصية وشريطاً مغناطيسياً يحمل معلومات أساسية عن المواطن المعني، ممّا يمكن ادخاله الى جهاز كومبيوتر ميداني صغير عند الحواجز ونقاط التفتيش. وتُظهر البطاقة أية تفاصيل أمنية حول حاملها، وما اذا كان دفع كل ما يترتب عليه من ضرائب ورسوم وغرامات. كما يمكن ربط الاجهزة الصغيرة بحاسبات كومبيوتر رئيسة في تل ـ أبيب، للتأكد من معلومات اضافية. وقد باشرت السلطات اصدار هذه البطاقات الى العمّال من أهل غزة، المتوجهين الى العمل اليومي في اسرائيل، والذين بلغ عددهم حوالى ٦٠ ألفاً، خلال تموز (يوليو). الّا انه تمّ استثناء مواطني الضفة الفلسطينية من هذا التدبير، نظراً الى صعوبة تطبيقه هناك، بسبب كثرة الطرق التي تصعب مراقبتها، مقارنة بامكانية عزل قطاع غزة بكامله بواسطة غلق منفذ، أو منفذين رئيسين.

والواضح ان نظام البطاقات سيتيح للسلطات تحقيق السيطرة الفورية على المواطنين المعنيّين، ممّا يتيح، بدوره، تشديد القبضة الأمنية وتهديد الناس معيشياً، علاوة على ارغامهم على دفع الاموال للاحتلال. ويتضافر ذلك، طبعاً، مع نظام اصدار البطاقات الخضراء للناشطين السياسيين الفلسطينيين، ممّا يمنعهم من التحرّك الى داخل حدود اسرائيل العام ١٩٤٨. وقد أكد منسّق الاراضي المحتلة، شموئيل غورين، انه سيتمّ تطبيق نظام البطاقات ابتداء من منتصف آب (اغسطس) في القطاع (**الحياة**، لندن، ١٩٨٩/٧/٢٧). وفي مقابل هذه السياسة، ردّت «القوات الضاربة» بمصادرة البطاقات من المواطنين فور صدورها، ودعوة القيادة الموحّدة المواطنين الى مقاطعة العمل في اسرائيل بعد بدء السياسة فعلياً، ممّا دفع السلطات الى التراجع جزئياً، عبر السماح للنساء والاطفال والمسنّين بالانتقال الى اسرائيل دون حمل البطاقات (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٩/٧/٢١).

امّا الاجراءات الداعمة، فتمثّلت، خير تمثيل، بقرارات عدة للجهات الاسرائيلية المختصة. فمن